مخرجات المؤتمر

المؤتمر الدولي للسلام
والتنمية في اليمن

≈ 10 – 11 أبريل 2026 | سالسبورغ، النمسا

نحو سلام عادل وشامل ومستدام في اليمن،
من خلال شراكة دولية فاعلة ومسؤولة

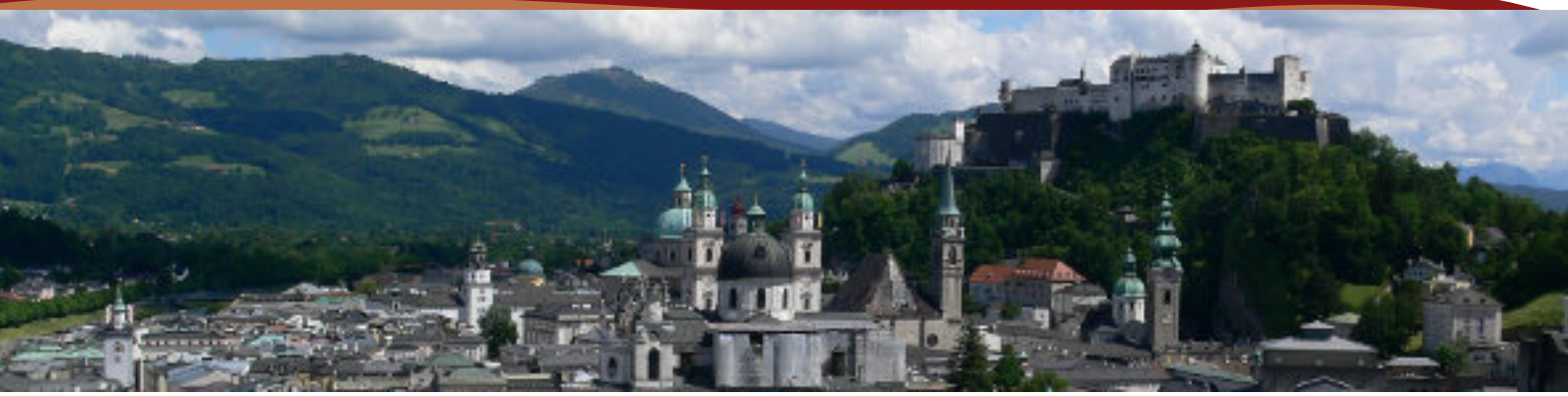

Friedensinitiative Jemen

KREISKY FORUM

STADT : SALZBURG

مخرجات المؤتمر

المؤتمر الدولي للسلام والتنمية في اليمن

10 – 11 أبريل 2026 | سالسبورغ، النمسا

الجهة المنظِّمة: المبادرة اليمنية للسلام والتنمية (YIPD)
بالشراكة مع منتدى برونو كرايسكي للحوار الدولي
تحت رعاية مدينة سالسبورغ

شعار المؤتمر:

نحو سلام عادل وشامل ومستدام في اليمن، من خلال شراكة دولية فاعلة ومسؤولة.

حقوق الصور: © المبادرة اليمنية للسلام والتنمية

Friedensinitiative Jemen

friedensinitiativejemen.org | info@friedensinitiativejemen.org

جدول المحتويات

1. أهداف المؤتمر 1
2. الخلفية والمسوّغات 1
3. مقدمة عامة 1
4. مدخل إلى مخرجات المؤتمر 3
5. مخرجات ورش العمل السياسية 4
   - 5.1 دور المجتمع الدولي وضمانات السلام 4
   - 5.2 المرجعيات للسلام واستعادة الدولة 5
     - 5.2.1 المرجعيات الأساسية 5
     - 5.2.2 المحور العسكري 6
     - 5.2.3 محور بناء الدولة 6
   - 5.3 محور العدالة الانتقالية 7
   - 5.4 المحور الاقتصادي وتوزيع الموارد 7
   - 5.5 التقاسم العادل للسلطة 7
   - 5.6 المرجعيات الملزمة ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع 9
   - 5.7 معوقات السلام 9
     - 5.7.1 الجماعات المسلحة 9
     - 5.7.2 الآليات 10
     - 5.7.3 اتفاق ستوكهولم نموذجاً سلبياً 10
   - 5.8 خارطة طريق المرحلة الانتقالية 10
6. مخرجات ورش العمل التنموية 11
   - 6.1 التعافي الاقتصادي 11
   - 6.2 تعزيز الشفافية والمساءلة 13
   - 6.3 تعزيز دور القضاء 13
   - 6.4 بناء القدرات المؤسسية على المستوى المحلي 14
   - 6.5 استعادة ثقة المواطنين بالدولة 14
   - 6.6 الحوكمة والمؤسسات وسيادة القانون 15
7. الخاتمة 16
8. شكر وتقدير 17

1. أهداف المؤتمر

سعى المؤتمر الدولي للسلام والتنمية في اليمن إلى تحقيق الأهداف الشاملة الآتية:

الأهداف الشاملة

- دعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل في اليمن.
- تعزيز الحوار بين مختلف الأطراف اليمنية في النزاع.
- الربط بين السلام والتنمية المستدامة بوصفهما ركيزتين مترابطتين.
- صياغة توصيات قابلة للتنفيذ والقياس.

2. الخلفية والمسوّغات

شكّلت التحولات العميقة التي شهدها اليمن منذ عام 2014، والمستمرة حتى يومنا هذا، الدافعَ إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام والتنمية في اليمن، وهو مبادرة ظلت تنضج طويلاً في أوساط واسعة من المجتمع اليمني في الداخل والخارج.

لقد حطّمت الأزمات والكوارث المتلاحقة التي عاناها الشعب اليمني كثيراً من المسلّمات الراسخة، وأنهكت العديد من المنظمات، وأضعفت مفاهيم كثيرة وأعادت تشكيلها، كما قوّضت ثقة المواطنين العامة بالأحزاب السياسية والمؤسسات القائمة.

وأمام هذه التحديات المتعددة الأوجه، بدا ضرورياً وطبيعياً أن تجتمع مجموعة من اليمنيين الملتزمين، يحدوهم العزم وإحساس عالٍ بالمسؤولية، للتشاور والعمل المشترك؛ بهدف تحليل الأسباب الجذرية للأزمة المتفاقمة، ووضع توصيات عملية لتجاوز المأزق الراهن، وإيصال رسالة مباشرة إلى الرأي العام تحمل بصيص أمل وسط ما يسود من دمار وعدم استقرار وانقسام؛ بما ينقل اليمن من الصراع المستمر إلى التعافي والاستقرار.

وبهذه الروح، وتنفيذاً لهذه المهمة، تشكّلت لجنة تحضيرية ضمّت الأعضاء الآتية أسماؤهم:

نوح الجاسري، عادل الشجاع، محمد المليكي، محمد الصلاحي، محمد الزرنوقي، شادي خصروف، جلال الحلالي، بشير الطشي، نادية النجار، صفاء مثنى، أمل الشرامي، عادل الصالحي، أحمد القميري، هادفيغ سويويه-روتشيدل، صدام النمر، موسى عبدالله قاسم، أنس الحمودي.

وعقب مداولات مكثفة، قررت اللجنة إنشاء أمانة عامة برئاسة نوح الجاسري. كما اتفقت اللجنة على أن يكون المؤتمر منتدىً يجمع مثقفين يمنيين مستقلين وناشطين سياسيين ومدافعين عن حقوق الإنسان، يتقاسمون مطالب الشعب اليمني باستعادة الدولة والأمن والاستقرار، من دون تمثيل أي حزب أو فصيل سياسي بعينه.

والتزم المؤتمر بالتمسك بالمرجعيات المعتمدة: الدستور اليمني، والمبادرة الخليجية، والقرارات الدولية ذات الصلة، ومخرجات الحوار الوطني. كما أكد التزامه بالوحدة الوطنية والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني، وبعضوية اليمن في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC).

3. مقدمة عامة

قدّم المؤتمر الدولي للسلام والتنمية في اليمن، الذي عُقد في سالسبورغ يومي 10-11 أبريل 2026 ونظّمته المبادرة اليمنية للسلام والتنمية (YIPD)، تقييماً دقيقاً لعملية السلام في اليمن، متناولاً آفاقها ومشخّصاً العقبات البنيوية والسياسية التي أطالت أمد الصراع وحالت دون تحقيق سلام عادل ومستدام. كما هدف إلى دعم استعادة الدولة اليمنية وإعادة بناء نظام جمهوري اتحادي يستند إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وإذ انعقد المؤتمر بعد أكثر من عقد من الصراع، فإنه يعكس إدراكاً متنامياً بأن السلام في اليمن أولوية إنسانية وسياسية وأمنية ملحّة على المستويين الوطني والدولي. ومن خلال ورش عمل منظّمة ومشاركة نخبة من الخبراء، أسهم المؤتمر في

4. مدخل إلى مخرجات المؤتمر

جمع المؤتمر الدولي للسلام والتنمية في اليمن، المنعقد في سالسبورغ بجمهورية النمسا يومي 10-11 أبريل 2026، نخبةً متميزة من صنّاع القرار والخبراء والباحثين وممثلي المجتمع المدني والجهات الإقليمية والدولية المعنية بالشأن اليمني. وقد هدف المؤتمر إلى بلورة رؤية شاملة وقابلة

بلورة مسارات عملية نحو سلام عادل وشامل ومستدام.

وقد أفضى المؤتمر إلى مخرجات رئيسية، من بينها تحليل متعدد الأبعاد لآفاق السلام على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتقييم قائم على الأدلة للعوائق التي تعترض السلام، وخلق زخم سياسي يستهدف صنّاع القرار في الداخل والخارج. وقد أُحيلت توصياته إلى الجهات الدولية المعنية، فيما عزّزت مخرجاته الوعي والانخراط الأوسع في عملية السلام، وأرست الأساس لمنصة دولية ناشئة للمناصرة السياسية والحقوقية دعماً للتنفيذ.

وأكد المؤتمر أن إنهاء الحرب في اليمن لم يعد قابلاً للتأجيل، بل بات ضرورة ملحّة؛ مشدداً على أن أي عملية سلام لا تعالج الأسباب الجذرية، ولا تعيد مؤسسات الدولة، ولا تستجيب لتطلعات الشعب اليمني، ستظل هشّة ومعرّضة للانهيار.

كما وجّه المؤتمر رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي مفادها أن السلام العادل والمستدام لا يتحقق عبر التسويات الجزئية أو إدارة الأزمة، بل يتطلب عملية سياسية جادة تعيد سلطة الدولة، وتضمن مشاركة وطنية شاملة، وتحول دون تجدد الصراع.

وشدد المؤتمر على أن تهميش المعاناة الإنسانية لليمنيين أسهم في إطالة أمد الصراع؛ داعياً إلى محاسبة الأطراف المعرقلة، ومؤكداً أن دعم السلام في اليمن استثمار في الاستقرار الإقليمي والعالمي.

وفي هذا السياق، دعا المؤتمر الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين إلى الانتقال من إدارة الصراع إلى بناء السلام، وإلى التفاعل مع الفاعلين اليمنيين الملتزمين باستعادة الدولة وتحقيق سلام عادل؛ وهو يقدّم مخرجاته بوصفها إطاراً مرجعياً عملياً لدفع عملية سياسية ذات مصداقية.

للتنفيذ من أجل سلام مستدام، ودعم استعادة مؤسسات الدولة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وركّزت أعمال المؤتمر على معالجة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية المتشابكة التي تواجه اليمن، مع تقديم مقاربات عملية موجّهة نحو السياسات لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع؛ وذلك عبر مسارات متكاملة شملت ضمانات السلام، وتعزيز الشراكة الوطنية الشاملة، والإصلاح المؤسسي، ومحور العدالة الانتقالية، والتعافي الاقتصادي.

ومن خلال سلسلة من ورش العمل المنظّمة والمتخصصة، أنتج المؤتمر مجموعة متماسكة من المخرجات والتوصيات تعكس توافقاً واسعاً حول أولويات المرحلة المقبلة، وتحدّد كذلك الآليات الرئيسية اللازمة لدعم انتقال موثوق نحو دولة مستقرة تقوم على سيادة القانون والمواطنة المتساوية والحوكمة الخاضعة للمساءلة.

ومن المهم أن هذه المخرجات لم تُصمَّم بوصفها استنتاجات تحليلية فحسب، بل إطاراً موجّهاً نحو السياسات يُراد به إثراء الانخراط الوطني والإقليمي والدولي في عملية السلام اليمنية، وتوجيه المفاوضات وجهود التنفيذ المقبلة.

5. مخرجات ورش العمل السياسية

5.1 دور المجتمع الدولي وضمانات السلام

اتفق المشاركون في ورش العمل على التوصيات والمخرجات الآتية:

- **i** التمسك بالمرجعيات المعتمدة للقضية اليمنية، وهي: دستور الجمهورية اليمنية، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل؛ مع دعوة المجتمع الدولي إلى احترام هذه المرجعيات.
- **ب** دعوة المجتمع الدولي إلى إحياء المفاوضات السياسية بين أطراف الصراع وفقاً للمرجعيات المعتمدة.
- **ج** دعم جهود وقف إطلاق النار حفاظاً على الاستقرار النسبي وتهيئةً لبيئة مواتية لإحياء العملية التفاوضية.
- **د** دعوة المجتمع الإقليمي والدولي إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية ودعم برامج التنمية في اليمن.

هـ دعوة المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمر للمانحين دعماً لإعادة الإعمار ومعالجةً لتبعات الحرب.

و توفير ضمانات محلية وإقليمية ودولية لتنفيذ أي اتفاق سلام في اليمن.

ز رفض أي تسوية جزئية لا تستند إلى الدستور اليمني والمرجعيات المعتمدة.

ح رفض أي شرعنة لسلطات الأمر الواقع، وأي محاولة لترسيخها بشكل دائم بديلاً عن الدولة اليمنية.

5.2 المرجعيات للسلام واستعادة الدولة

5.2.1 المرجعيات الرسمية

اتفق المشاركون على أن المرجعيات القائمة تتألف من الركائز الآتية:

المرجعيات

- دستور الجمهورية اليمنية.
- المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.
- قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.
- مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وقد حُدِّدت المسارات الآتية بوصفها نقاط خلاف فيما يتعلق بآليات التنفيذ:

مسارات آليات التنفيذ

- المحور العسكري.
- محور بناء الدولة.
- المحور الاقتصادي (توزيع الموارد).
- محور العدالة الاقتصادية.

5.2.2 المحور العسكري

أ دمج جميع التشكيلات العسكرية والأمنية تحت سلطة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وفقاً للدستور؛ وبناء مؤسسة عسكرية وطنية مهنية وكفؤة خالية من التمييز والإقصاء؛ وصون احتكار الدولة الحصري للاستخدام المشروع للقوة.

ب يتطلب هذا الدمج حصراً دقيقاً للتشكيلات والأسلحة ذات الصلة، فضلاً عن الدعم الكامل من مؤسسات الدولة والمجتمعَين الإقليمي والدولي.

ج نزع سلاح أي مليشيات تعمل خارج إطار الدولة ورفضُها، تعزيزاً لسيادة القانون وضماناً للاستقرار.

د تعزيز دور الدولة بوصفها السلطة الوحيدة المسؤولة عن الأمن والدفاع.

5.2.3 محور بناء الدولة

أ التمييز بوضوح بين ما يسمى «سلام الصفقة» و«سلام توازن المصالح»: فبموجب سلام توازن المصالح يمكن إرساء مرحلة انتقالية تُمثَّل فيها جميع الأطراف، تعقبها مرحلة استعادة الإرادة الشعبية عبر الانتخابات والاستفتاء على الدستور الاتحادي.

ب إقرار مرحلة انتقالية مدتها سنتان، تعقبها استعادة الإرادة الشعبية لجمهورية اتحادية عبر انتخابات حرة ونزيهة.

ج تشكيل فريق تفاوضي مستقل يمثل جميع القوى الفاعلة، ويعمل على بلورة رؤية مشتركة للاستقرار السياسي.

د بناء دولة مؤسسات، لا سيما في المجال التشريعي، بما يتفق مع المرجعيات الواردة في مخرجات الحوار الوطني.

5.3 العدالة الانتقالية

أ توجد نماذج متعددة للعدالة الانتقالية؛ فقد طُبِّقت العدالة الجنائية العقابية (العدالة بوصفها قصاصاً) في بلدان كثيرة، وكثيراً ما أدت إلى زعزعة استقرار الدول المعنية. وقد اتفق المؤتمر على نموذج للعدالة الانتقالية التصالحية يستلهم الثقافة اليمنية. والسؤال الحاسم هو الآتي: ما شكل العدالة الانتقالية التصالحية الذي يضمن عدم تكرار الجرائم التي ارتُكبت؟ ويجب أن يرتبط هذا النموذج بقوانين جبر الضرر وبتجريم العنصرية وخطاب الكراهية.

ب اقتُرح إنشاء هيئة يمنية دولية للعدالة التصالحية تتألف من قضاة وفقهاء قانون، مع مراعاة مخرجات الحوار الوطني بشأن العدالة الوطنية.

ج تُعدّ أوضاع النازحين داخلياً والمختطفين والمخفيين قسراً والمهجَّرين قسراً والجرحى وأسر الشهداء وضحايا الحرب من أكثر القضايا الإنسانية إلحاحاً المرتبطة بالعدالة التصالحية؛ ويوصي المؤتمر بإيلائها الأولوية القصوى.

د الدعوة إلى آلية دولية فعالة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، لضمان المساءلة القانونية لجميع الأطراف المسؤولة عن التهجير والاختطاف والإخفاء القسري والترحيل القسري.

5.4 المحور الاقتصادي وتوزيع الموارد

تُورَّد جميع إيرادات الدولة إلى المؤسسات المالية الرسمية ممثلةً بالبنك المركزي، ويُوزَّع نصيب الأقاليم والمحافظات وفقاً لدستور الجمهورية اليمنية ومخرجات الحوار الوطني، مع التفعيل الكامل لأجهزة الرقابة والمساءلة في كل مرحلة.

5.5 التقاسم العادل للسلطة

وضماناً للتقاسم العادل للسلطة، اتفق المشاركون على التوصيات الآتية:

أ تعزيز ثقافة المساواة بين جميع المواطنين فكراً وقانوناً ومناهجَ دراسية.

ب تعزيز ثقافة التعايش ومراجعة المناهج التعليمية بما يتفق مع مبدأ المشاركة العادلة والمتساوية لجميع المواطنين.

المؤتمر الدولي للسلام والتنمية في اليمن | 10-11 أبريل 2026 | سالسبورغ، النمسا

ج تعزيز التعددية الديمقراطية الجمهورية «المؤسسات، والفصل بين السلطات، ومجالات السياسات» بما يضمن دولة فاعلة.

د الإدانة الدستورية والقانونية والثقافية للعنصرية بجميع أشكالها، وإنشاء هيئة وطنية لمكافحة العنصرية وخطاب الكراهية.

ه تنفيذ مخرجات الحوار الوطني بما يتفق مع المرجعيات المعتمدة والمبادرة الخليجية والقرارات الدولية ذات الصلة.

و تفعيل بنية إدارية لامركزية.

ز إعادة التأكيد على مبدأ الحوكمة التشاركية.

ح استعادة الدولة واحتكارها للاستخدام المشروع للقوة، صوناً لوحدة اليمن واستقراره وسيادته.

ط تطوير آليات المشاركة الفاعلة للمرأة اليمنية في جميع مجالات المجتمع.

ي تطوير آليات حماية الطفولة وتوفير بيئة آمنة، بما في ذلك تجريم استغلال الأطفال وتوظيفهم في الصراع.

ك الشروع في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة بما يؤمّن الاستقرار والسلام الدائم.

ل إشراك الشباب وضمان مشاركتهم الفاعلة في صياغة المستقبل.

م حماية الفئات الاجتماعية وتحييدها عن الصراع، منعاً لتوظيف القبيلة أو المنطقة أو المذهب لأغراض سياسية.

ن تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

5.6 المرجعيات الملزمة ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع

أ التمسك بمخرجات الحوار الوطني الشامل إطاراً لحل مختلف القضايا الوطنية؛ على أن تُطرح النقاط الخلافية للاستفتاء في ظروف يسودها الأمن والاستقرار.

ب إرساء ضمانات دولية ملزمة لتنفيذ المرجعيات الأربع المعتمدة، عبر آليات تنفيذ تفصيلية.

ج الاستفادة من التجارب اليمنية السابقة في المصالحة الوطنية.

د توسيع المشاركة المحلية والمجتمعية في معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

ه التأكيد على أن السلام في اليمن لن يكون ممكناً إلا بعد نزع السلاح الشامل.

و رفض أي مليشيات تعمل خارج الإطار القانوني لمؤسسات الدولة.

ز دمج التشكيلات العسكرية تحت وزارة الدفاع، والتشكيلات الأمنية تحت وزارة الداخلية.

ح حشد ضغط إقليمي ودولي منسّق على مستوى صنع القرار، بما يشمل الضغط العسكري والشعبي، على مليشيا الحوثي التي يُعدّ نزع سلاحها المسار الأمثل للسلام والاستقرار في اليمن والمنطقة الأوسع والتجارة العالمية.

ط التأكيد على أن وجود دولة شرعية قوية وموحدة يشكّل الضمانة لأمن الملاحة البحرية.

5.7 معوقات السلام

5.7.1 الجماعات المسلحة

يمكن تقسيم الجماعات المسلحة إلى فئتين:

أ مليشيات إرهابية معادية للدولة، مثل القاعدة وداعش والحوثيين.

ب تشكيلات عسكرية أخرى لم تُدمَج بعد في وزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة.

ويجب دمج هذه التشكيلات وإخضاعها لسلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة؛ ويُعدّ أي تشكيل يرفض ذلك غير قانوني. وعلى وزارة الدفاع أن تضمن خلوّ المؤسسة العسكرية من أي محاباة أو انحياز مناطقي.

5.7.2 الآليات

أ إجراء حصر للتشكيلات والجماعات المسلحة.

ب تسجيل الأسلحة وقيدها وتوثيقها كافة.

ج دعوة الدول الصديقة إلى تقديم الدعم حصراً عبر مؤسسات الدولة.

د توفير ظروف معيشية كريمة وفرص عمل للشباب، منعاً لتجنيدهم من قِبل المليشيات.

ه دعم المؤسسات العسكرية وإصلاحها.

5.7.3 اتفاق ستوكهولم نموذجاً سلبياً

أخفق اتفاق ستوكهولم في تحقيق أهدافه المرجوة منذ البداية؛ فلم يُنفَّذ عملياً أيٌّ من البنود المتصلة بالدولة اليمنية، في حين نُفِّذت البنود المواتية لمليشيا الحوثي بشكل شبه كامل، رغم إشراف الأمم المتحدة.

الأسباب: غموض صياغة البنود؛ وغياب آليات فعالة للتنفيذ والرقابة؛ وانعدام الثقة بين الأطراف؛ وعرقلة الملفات الاقتصادية والإنسانية.

5.8 خارطة طريق المرحلة الانتقالية

تقوم خارطة الطريق على الأسس الآتية:

أ وقف شامل لإطلاق النار تحت إشراف دولي، مع نزع سلاح جميع التشكيلات المسلحة ودمجها في الجيش الوطني بوصفه الحامل الشرعي الوحيد للسلاح.

ب ربط وقف إطلاق النار بإرادة سياسية ذات مصداقية.

ج حوار شامل وتسوية سياسية بين الدولة الشرعية والحوثيين بوصفهم جماعة متمردة.

د ترجمة اتفاق السلام الخاص بالمرحلة الانتقالية إلى وثيقة قانونية ملزمة لجميع الأطراف، بضمانات دولية.

ه تحديد تدابير عملية لبناء الثقة.

و إنشاء آلية رقابة لضمان التنفيذ السياسي.

ز إشراك المبادرات الاجتماعية والقوى السياسية في تثبيت وقف إطلاق النار.

ح تأمين اعتراف دولي واضح بالمرحلة الانتقالية وتوفير الدعم اللازم.

ط مواءمة المواقف الدولية والإقليمية بشأن صنع السلام في اليمن، والضغط على دول المنطقة لإنهاء الاستقطاب المزعزع للاستقرار.

ي دعوة مجلس الأمن الدولي إلى تنفيذ قراراته وفرض عقوبات على من يقوّضون عملية السلام.

ك التأكيد على ضرورة انخراط الاتحاد الأوروبي ودعمه، بما في ذلك عبر عقد مؤتمر شامل للسلام والتنمية في اليمن.

6. مخرجات ورش العمل التنموية

6.1 التعافي الاقتصادي

اتفق المشاركون على أن التعافي الاقتصادي في اليمن يرتبط ارتباطاً مباشراً باستعادة وظائف الدولة في إدارة الموارد وبتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وقد اعتُمدت التوصيات الآتية:

أ تطوير الأدوات المالية الرقمية وتنظيمها تحت إشراف الدولة والبنك المركزي، تعزيزاً للشمول المالي من دون المساس باستقرار العملة.

ب إطلاق عملة رقمية خاضعة لسيطرة الدولة عبر البنك المركزي، بوصفها النسخة الإلكترونية الرسمية للعملة الوطنية – على غرار اليوان الرقمي في الصين أو الشلن الإلكتروني في الصومال – وإجراء جميع المعاملات رقمياً.

ج إعادة توحيد المالية العامة وإدارتها عبر توريد جميع الإيرادات والرسوم السيادية إلى مؤسسات الدولة، وبخاصة البنك المركزي، تعزيزاً للشفافية والقدرة التمويلية.

د استعادة السيطرة على القطاعات الاقتصادية السيادية، لا سيما النفط والغاز، عبر مؤسسات الدولة، ضماناً لتوظيف الإيرادات للصالح العام.

ه مراجعة التشريعات الاقتصادية والاستثمارية وتحديثها بما يحسّن بيئة الأعمال ويعزز ثقة المستثمرين.

و تشجيع عودة رؤوس الأموال اليمنية من الخارج، وتفعيل دور المغتربين في دعم الاقتصاد الوطني عبر بيئة استثمارية آمنة ومحفِّزة.

ز اعتماد إطار قانوني ومؤسسي لحماية الاستثمارات والمشاريع، وفقاً للتشريعات الوطنية.

ح تعزيز الصمود الاقتصادي للمجتمعات المحلية عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

ط دعم التمكين الاقتصادي للمرأة عبر إنشاء أو تعزيز صناديق وبرامج تمويل لمشاريعها.

ي تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأشد ضعفاً وتهميشاً.

ك الاستفادة من تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وغيرها من الجهات الدولية في دعم التعافي الاقتصادي في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

ل تحديث البنية التحتية للاتصالات والإنترنت وتوسيعها عبر شراكة بين الدولة والقطاع الخاص – مع حصة مناسبة للدولة في هيكل الملكية – وبما يضمن إشراف الدولة وتنظيمها وحماية المصلحة العامة.

م تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة، وبخاصة الطاقة المتجددة، عبر تسهيلات تمويلية وقروض حكومية طويلة الأجل.

ن ضمان الاستخدام الكفء للاستثمارات الوطنية والالتزام بمعايير الاستدامة.

س توحيد السياسة النقدية ومعالجة التشظي القائم في إدارة العملة.

ع حشد الدعم الدولي لإعادة إعمار اليمن بالتنسيق مع المؤسسات الدولية.

6.2 تعزيز الشفافية والمساءلة

أ تفعيل الأجهزة الرقابية لحماية الخدمات العامة (البرلمان، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وسائر مؤسسات الرقابة).

ب تعزيز الرقابة المجتمعية وفقاً للقواعد والآليات المنصوص عليها في القانون.

ج مراجعة القوانين واللوائح والترتيبات المؤسسية، وتطبيقها بعدالة وشفافية وحياد.

د تطبيق المعايير القانونية للتعيين في الوظائف العامة في جميع مؤسسات الدولة.

ه بناء قدرات المؤسسات الرقابية تعزيزاً لأدائها لوظائفها.

6.3 تعزيز دور القضاء في مكافحة الفساد وترسيخ سيادة القانون

أ إزالة المعوقات الإجرائية التي تعترض عمل القضاء، وضمان خضوع جميع مسؤولي الدولة لولاية القانون.

ب إعادة تفعيل المحاكم الإدارية والنيابات العامة.

ج تطبيق الرقابة القضائية على قدم المساواة ووفق قواعد واضحة.

د إنشاء هياكل دعم متخصصة في جميع الأجهزة القضائية.

ه سنّ قوانين تعزز دور القضاء في استرداد الأموال ومكافحة الجريمة المنظمة.

و مكافحة المحسوبية والنفوذ غير المشروع والتدخل في الشؤون القضائية.

ز تمكين القضاء من إلغاء اللوائح والأحكام غير القانونية.

ح بناء قدرات القضاة في المجالات الإدارية والسياسية والقانونية والشرعية.

ط تعزيز الاستقلال الشامل للقضاء ومنع أي تعدٍّ على اختصاصاته.

6.4 بناء القدرات المؤسسية على المستوى المحلي

أ تعزيز دور السلطات المحلية ومنحها صلاحيات واسعة، تُحدَّد ملامحها الدقيقة لاحقاً.

ب توفير الموارد الإدارية والمالية والسياسية اللازمة لتمكين البلديات من تنفيذ تدابيرها على المستويين المحلي والوطني.

ج تعزيز المشاركة والرقابة المجتمعية.

د ترسيخ المساءلة والمسؤولية في أداء السلطات المحلية لواجباتها.

ه تطوير آليات للتقييم والمتابعة الدوريَّين لأداء السلطات المحلية.

6.5 استعادة ثقة المواطنين بالدولة

أ ضمان الأمن والاستقرار للمواطنين.

ب ضمان ظروف معيشية كريمة وتوفير الخدمات الأساسية.

ج تنفيذ الآليات الناظمة للحق في الحصول على المعلومات وفقاً للقانون.

د تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية.

ه تعزيز الشفافية في إدارة موارد الدولة والصناعات الاستخراجية.

و تعزيز التحول الرقمي في المؤسسات والخدمات العامة.

ز إنشاء آليات فعالة لتسجيل حالات الفساد والإبلاغ عنها، وفقاً للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية.

ح إشراك المجتمع المدني في الهيئات الرقابية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

6.6 الحوكمة والمؤسسات وسيادة القانون

أ إعادة بناء الهياكل الإدارية لمؤسسات الدولة.

ب تطوير القدرات السياسية والإدارية والتنظيمية والقضائية بما يلبي متطلبات الدولة الحديثة.

ج تنفيذ الإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

د هيكلة إجراءات العمل وتأطيرها خلال المرحلة الراهنة.

ه تحقيق الاستقرار السياسي والدعوة إلى حوار وطني شامل.

و تعزيز دور السلطات المحلية.

ز تطوير حلول اقتصادية عاجلة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

ح إعادة بناء المؤسسات السيادية (القوات المسلحة، والخارجية، والأمن، والقضاء) والمؤسسات التنفيذية (المالية والخدمة المدنية).

ط تفعيل الأجهزة الرقابية (لجنة الانتخابات، وتسجيل الأحزاب، ولجنة المناقصات، وهيئة مكافحة الفساد وغسل الأموال).

ي منع تضارب المصالح الاقتصادية والحزبية في مواقع القيادة التنفيذية.

ك ضمان ممارسة الحريات المدنية والحقوق النقابية، وإشراك المواطنين والنقابات في صنع السياسات والرقابة.

ل إنهاء نظام المحاصصة في الوظائف العامة واعتماد مبدأي الكفاءة والتخصص، مع ضمان الرقابة والمساءلة.

م تحديد مرحلة تحضيرية للتطوير المؤسسي (الآليات، والقواعد، والخطوات، والأدلة الإرشادية، والرقابة، والمتابعة، والتقييم المستمر).

7. الخاتمة

تعكس مخرجات المؤتمر الدولي للسلام والتنمية في اليمن توافقاً مهماً بين مختلف الفاعلين على ضرورة الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة بناء الدولة. وتؤكد هذه التوصيات أن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن إصلاح مؤسسات الدولة، وتعزيز العدالة، والتنمية الاقتصادية، وضمان مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في صياغة المستقبل.

كما تتجلى الحاجة الملحّة إلى دور دولي وإقليمي أكثر فاعلية؛ دورٍ يقوم على دعم إرادة الشعب اليمني وتوفير الضمانات اللازمة لتنفيذ مخرجات مؤتمر السلام والتنمية. وفي هذا السياق، تشكّل هذه المخرجات مجموعة شاملة من الموجِّهات التي يمكن على أساسها استعادة الاستقرار في اليمن، وتجديد الدولة، وتحقيق تطلعات الشعب اليمني إلى الأمن والتنمية والحياة الكريمة.

ويجدد المؤتمر التأكيد على أن معالجة قضايا الاختطاف والإخفاء القسري والترحيل القسري والجرحى وأسر الشهداء وضحايا الحرب – إلى جانب سائر المسارات السياسية والاقتصادية والحقوقية – تتوقف على اتفاق سياسي شامل ينهي الصراع ويعزز الاستقرار ويضمن عدم تكرار الانتهاكات؛ بما يسهم في تحقيق سلام عادل وشامل ومستدام، وتنمية إيجابية شاملة في اليمن.

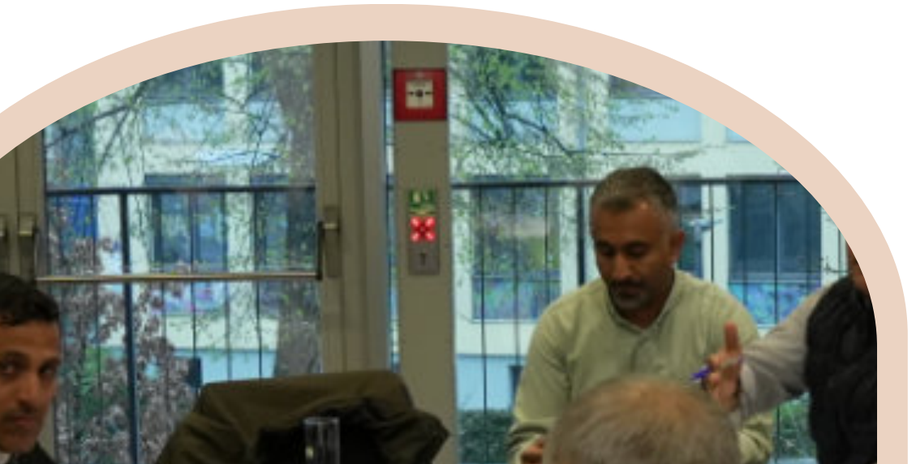

8. شكر وتقدير

تتقدم المبادرة اليمنية للسلام والتنمية بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى كل من أسهم في إنجاح المؤتمر الدولي للسلام والتنمية في اليمن، وفي إخراج هذا التقرير إلى النور.

الجهات الداعمة — الرعاة

يُخَصّ بالشكر منتدى برونو كرايسكي للحوار الدولي على دعمه لهذه المبادرة، وعلى الإرث الفكري والدبلوماسي الذي يجسّده المنتدى في دعم الحوار والسلام حول العالم؛ فقد كان تسخير موارده وشبكة علاقاته لهذا الغرض عاملاً حاسماً في نجاح الحدث.

كما يمتد الشكر الخالص إلى مدينة سالسبورغ التي شملت المؤتمر برعايتها واحتضنته في فضاء يزخر بالتاريخ والثقافة والحوار والموسيقى.

المشاركون الكرام

والشكر موصول إلى جميع المشاركين الذين قطعوا مسافات طويلة من اليمن ودول المنطقة وأوروبا وسائر أنحاء العالم للمشاركة في هذا الحوار اليمني المسؤول. لقد شكّلت إسهاماتهم – سياسيين وأكاديميين وخبراء وممثلين للمجتمع المدني ورجال أعمال ودبلوماسيين – قلبَ المؤتمر النابض؛ وكان لكل مداخلة ونقاش وتوصية، انطلاقاً من معرفتهم وخبرتهم وإيمانهم بأن السلام في اليمن ممكن، أثرٌ بالغ وإسهام في نجاح المؤتمر.

فريق العمل — اللجنة التحضيرية للمؤتمر

وختاماً، الشكر موصول إلى فريق المبادرة اليمنية للسلام والتنمية الذي عمل بصمت وتفانٍ على مدى أشهر طويلة؛ من المرحلة التصورية الأولى، مروراً بالتنسيق اللوجستي، وصولاً إلى إنجاز هذا التقرير النهائي.

المبادرة اليمنية للسلام والتنمية (YIPD)
friedensinitiativejemen.org | info@friedensinitiativejemen.org

المؤتمر الدولي للسلام والتنمية في اليمن | 10-11 أبريل 2026 | سالسبورغ، النمسا

Friedensinitiative Jemen

KREISKY FORUM

STADT : SALZBURG